

الحكومة الاتحادية تقرر تحسينات في تولي ضمانات ائتمان التصدير من خلال "المبادرة الخاصة للطاقت المتجددة"

تهدف الحكومة الاتحادية إلى توسيع تعزيز استخدام الطاقت المتجددة في ألمانيا وعلى الصعيد الدولي. وتتوفر لدى الشركات الألمانية تكنولوجيايات محورية ومعرفة أساسية لصالح صياغة التحول الطاقوي على الصعيدين الوطني والعالمي. وتكمن فرص نمو هائلة بالنسبة لهذه الشركات في الأسواق الخارجية حيث تسود منافسة شديدة. ولم يعد يتم إحراز الفوز فيها بسبب التكنولوجيا فحسب بل أيضاً وبشكل متزايد بسبب عروض التمويل.

وها هو المنطلق الذي تبني عليه المبادرة الخاصة الجديدة للطاقت المتجددة بخصوص ضمانات ائتمان التصدير المقدمة من قبل الحكومة الاتحادية: من شأن ضمانات ائتمان التصدير (ما يسمى بـ"ضمانات هيرميس") أن تسمح بتمويلات بعيدة المدى عن طريق تأمين مخاطر التخلف عن السداد من قبل الحكومة. ومنذ الآن يمكن تأمين الصادرات في مجال الطاقت المتجددة التي تستخدم إمدادات من الخارج بنسبة تصل إلى 70 في المائة من خلال ضمان مقدم من قبل الحكومة الاتحادية بينما عادة ما يبلغ الحد الأقصى لنسبة الإمدادات الأجنبية 49 بالمائة. إضافةً إلى ذلك ستتنازل الحكومة الاتحادية مستقبلاً عادةً ما عن تلبية شرط دفع مقدم للتكاليف التي تنشأ في بلد الوصول إذا تقدم المستفيد من الضمان بطلب لذلك وبالتالي سيتم الاخذ بعين الاعتبار بشكل أفضل للاحتياج المتزايد إلى التوطين في مجال الطاقت المتجددة.

ومن ضمن الإجراءات التي تشملها "المبادرة الخاصة للطاقت المتجددة" أيضاً تعزيز الجهود التسويقية من أجل دعم المصدرين الألمان في الأسواق المستهدفة. وهكذا يدعم هذا الإجراء أيضاً الحوافز من أجل تعاون اقتصادي في إطار شركات الطاقة الألمانية مع أكثر من 20 دولة.

كما سيتم تحسين عمليات الفحص واتخاذ القرار بالنسبة لتولي ضمانات هيرميس من أجل تحسين مساندة المصدرين في مرحلة مبكرة حاسمة لمنح العقود ومن أجل تقديم مؤشرات واضحة حول شروط التمويل لأصحاب المبادرات للمشاريع.